المملكة المغربية
وزارة العدل

الرباط في 2 جمادى الأولى 1395
موافق 14 مايو 1975

منشور عدد: **734**

من وزير العدل

إلى السادة:

- **الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف**
- **وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية**

الموضوع: المراسلات غير المفيدة - الإشعار بالجرائم والحوادث الخطيرة.

لقد استرعى انتباهي العدد الوافر من المراسلات التي ترد على مديرية الشؤون الجنائية والعفو من مختلف النيابات العامة بمحاكم المملكة، متضمنة الإشعار ببعض الحوادث التي ليس لها كبير أثر على الرأي العام، أو مفيدة تحريك دعوى عمومية في شأن وقائع لا تكتسي أهمية بالغة.

وهذه المراسلات التي لا فائدة فيها تتطلب وقتا وجهودا ينبغي أن تكرس لما يعود بالنفع الحقيقي على سير أجهزة القضاء، ويساعد على التخفيف من وفرة القضايا المعلقة، أو التي تقتضي الحل السريع طبقا لما تستهدفه الوزارة في شتى المجالات عن طريق حسن استعمال الموظفين، وأسلوب استغلال مجهوداتهم، والتنسيق فيما بين مختلف الأنشطة التي يمارسونها ليتأتى تدارك نسبة لها أهميتها من الخصاص في عدد الموظفين، والوسائل المادية كذلك.

لما ذكر يتعين أن يكون إشعاركم للوزارة مقتصرا على الحوادث والجرائم الخطيرة التالية كلما ارتكبت في دائرتكم القضائية:

1)- الجرائم والحوادث التي تمس بأمن الدولة أو بالسلم والأمن العموميين أو باحترام السلطة.

2)- الجرائم الخطيرة التي تتسبب بالنظر لجسامتها في إثارة الرأي العام.

3)- الحوادث الخطيرة التي تخلف عددا وافرا من الضحايا وتستأثر نتيجة لذلك باهتمام الرأي العام سواء على الصعيد المحلي أو الصعيد الوطني.

4)- الأفعال التي يرتكبها موظفون تطبق في حقهم قواعد مسطرة الامتياز القضائي.

5)- الجرائم المرتكبة من طرف الموظفين العموميين إذا كان من شأنها أن تخدش في مروءة مرتكبيها أو تمس بسمعة الإدارة.

6)- الأفعال الخطيرة التي تقترف من طرف أشخاص ينتمون إلى دول أجنبية، أو تقترف ضدهم، والتي يمكن سببا في تدخل السلطة الديبلوماسية، وتحرر بكامل الدقة هوية هؤلاء الأجانب، وعناوينهم بالأحرف اللاتينية.

وإني إذ أؤكد لكم ضرورة إعطاء هذه الأصناف من القضايا عناية خاصة، وتتبعها عن كثب وبكل اهتمام، والحرص على أن تتخذ فيها الإجراءات القانونية اللازمة، أطلب منكم أن تحيطوني علما بها في صورة تقرير يحتوي على جميع المعلومات والإيضاحات المفيدة، وكذا بجميع تطوراتها، وبمختلف التدابير أو القرارات المتخذة فيها لأكون على علم بها في جميع المراحل التي تمر منها.

هذا، وإني لأطلب منكم أن تعلموا على تبليغ فحوى هذا المنشور إلى جميع القضاة نوابكم، وأن تسهروا على تنفيذ تعليماته، وأن تخطروني بتوصلكم به.

وزير العدل
الإمضاء: عباس القيسي